محاضـــرات في مقياس:

الإقتصاد السياسي

من إعداد و تقديم:

د: بكار فتحي

السداسي الأول

المحاضرة الاولى

المشكلة الإقتصادية

1- طبيعة المشكلة الاقتصادية

- **تعريف المشكلة الإقتصادية:**

يمكن تعريف المشكلة الإقتصادية بأنها:

- كما تعرف ب" محدودية الموارد ، و كثرة الحاجات ، التي تفرض على المجتمع الإختيار، و وضع الأولويات، و من ثم التضحية ، فالموارد محدودة في المجتمع في وقت معين بالمقارنة بين حاجات و رغبات أفراد المجتمع المتعددة و المتنوعة والمتجددة عبر الزمن".

إن المشكلة الإقتصادية على مستوى الفرد تعني محدودية الدخل و كثرة الحاجات وبالتالي هناك عملية الإختيار و وضع الأولويات و التضحية أمام المستهلك .

أما على مستوى المجتمع تعني المشكلة الإقتصادية محدودية الموارد و كثرة الحاجات و من ثم لا بد من الإختيار ، أي أنه على المجتمع أو على الإقتصاد القومي بصيغة أخرى وضع الأولويات و يتم ذلك بالتضحية بأشياء مقابل إشباع حاجات معينة و ذلك من خلال توجيه أو تخصيص الموارد بحيث يتم إستخدامها بأفضل طريقة ممكنة أي بالطريقة التي تحقق أقصى إشباع ممكن.

2-العوامل الأساسية لنشأة المشكلة الاقتصادية

أسباب المشكلة الاقتصادية:

للمشكلة الإقتصادية سببان هما "الندرة " و " الإختيار" فالندرة هي التي تعلل وجود المشكلة أصلا والإختيار هو الذي يصيغ هذه المشكلة بالصيغة الإقتصادية :

- **الندرة**

يمكن تعريف الندرة بأنها " وجود موارد محدودة و رغبات لا حد لها " .

- **الإختيار و التضحية**

الإختيار عملية يقوم بها الشخص و تكون بإنتقاء من البدائل المحدودة و ينجم عن الإختيار التضحية بمقدار من السلعة للحصول على قدر معين من سلعة أخرى . ويقصد به المفاضلة بين تلبية عدة حاجات بواسطة سلعة معينة أي القيام بموازنة منفعية حرة لإختيار أي الحاجات أولى بالإشباع من خلال ما هو متاح من موارد مما يدفعه إلى التضحية أي التنازل و الإمتناع عن إشباع حاجات من أجل إشباع حاجات أخرى ضرورية .

وتبقى الأسئلة المطروحة عند الإقتصاديين إذن :

- **ماذا تنتج ؟**

و المقصود به التعرف على رغبات و تفضيلات أفراد المجتمع و تحديدها نوعا أي ما هي السلع والخدمات المراد إنتاجها ، و بأي كمية ، أي تحديد نوع و مقدار السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها .

- **كيف تنتج ؟**

الإختيار بين الأساليب الإنتاجية أي ما هي طرق إنتاج السلعة ؟ و نقصد به كذلك تنظيم الإنتاج أي كيف تنتج السلع و الخدمات التي إستقر عليها قرار المجتمع عندما يحدد الحاجات الأولى بالإشباع و هذا يعني أن على المجتمع أن يتخذ قرارا آخر يحدد أنسب طرق الإنتاج بأقصى كفاءة ممكنة .

- **لمن ننتج؟**

أي كيف يمكن توزيع السلع و الخدمات المنتجة على أفراد المجتمع الواحد ، وهذا يتطلب دراسة أسواق الخدمات الإنتاجية لتحديد العائد الخاص بكل منها.

3-عناصر المشكلة الاقتصادية :

و تحوي الحاجات و الموارد و القوانين الإقتصادية :

أ- **الحاجات** : لكل إنسان حاجات أو رغبات تتمثل في إحساس بالألم يريد إزالته أو إحساس بالراحة يريد زيادته وهي أنواع :

- **الحاجات الفردية و الحاجات الجماعية**

- **الحاجات الضرورية و الحاجات الكمالية**
- **الحاجات الحاضرة و الحاجات المستقبلية**

- **<u>خصائص الحاجات الاقتصادية :</u>**

- **قابلية الحاجة للإشباع**
- **لا نهائية الحاجات**
- **نسبية الحاجات**

ب- الموارد

- **موارد طبيعية**
- **موارد بشرية**
- **رأس المال**

ثالثا : القوانين الاقتصادية

« تعبر القوانين الإقتصادية عن جوهر العلاقات الإنتاجية في مرحلة تاريخية بعينها لتتأكد العمليات الإقتصادية المتكررة بإستمرار في المجتمع و هي عمليات تجري في دائرة علاقات الإنتاج و هناك منها الرئيسي الذي يفسر الظواهر و العلاقات الرئيسية أو الأساسية التي تبرز جوهر النظام ، و هناك القانون الإقتصادي الثانوي الذي يفسر جانبا محدودا أو جزءا من جوانب العلاقات و الظواهر الإقتصادية التي يتكون منها النظام .

المحاضرة الثانية

مفهوم علم الإقتصاد السياسي

1- تعريف علم الإقتصاد السياسي

إن الأصل اللغوي لمصطلح الإقتصاد السياسي political economy –economie politique في الكلمة الإغريقية politikos –nomos–oikos التي معناها منزل – قانون – إجتماعي .

إن أول ظهور للإقتصاد السياسي بمظاهره الحديثة في فرنسا في عهد الملك لويس الخامس عشر تقريبا ، و أول إستعمال لكلمة إقتصاد سياسي كانت في القرن السابع عشر على يد أنطوان دي مونكريستيان في كتابه المعنون (المطول في الإقتصاد السياسي) ، و قد أستعمل المصطلح جون ستيوارت ميل في إنجلترا و كارل ماركس في كتابه نقد الإقتصاد السياسي .

قد يعرف علم الإقتصاد ببصفة عامة بتعاريف مختلفة و منها :

- علم الإقتصاد هو علم دراسة و وصف و تحليل الأساليب التي تنتج بها المجتمعات السلع و الخدمات و توزعها .
- هو ذلك العلم الذي يحكم العلاقات الإقتصادية و الإجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع من خلال إنتاج السلع و توزيعها وتقديم الخدمات إشباعا لحاجات الإنسان .

- تعريفه من الناحية الإبستمولوجية:

«علم القوانين التي تحكم العلاقات الإقتصادية أي العلاقات الإجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية و الخدمات و هي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية و الخدمات وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية و الخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع و معيشتهم المادية و الثقافية » .

أ- تعريفه على أساس فكرة تكوين الثروة

يقصد به أن علم الإقتصاد موضوعه البحث عن الوسائل التي تمكن من تجميع الثروة .

و الثروة تشمل جميع الأشياء القابلة للتداول ، المحدودة بالكمية و التي تكون جالبة للسرور أو مذهبة للتعب أي نافعة .

و عرفه جون باتيست ساي jean –baptiste say « الإقتصاد مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة و توزيعها و إستهلاكها » .

و ما يؤخذ على هذا التعريف الذي مرتكزه فكرة الثروة أنه إستغنى عن الخدمات والتي تختلف عن المادة و إعتبروا أن الثروة هي الأموال المادية فقط و طبعا للخدمات دور فعال في حياة الإنسان و رفاهيته وهي تدخل في إطار الإقتصاد .

ب- بإعتباره علم المبادلة

يرى البعض أن الإقتصاد هو علم المبادلة التي يتنازل بمقتضاها الفرد عما عنده لآخر مقابل الحصول على ما يريد.

حسب هذا التعريف و الذي مرتكزه فكرة المبادلة أن غرض علم الإقتصاد هو فعل التبادل الموجود بين الأفراد في المجتمعات . كما أن قيمة السلع و الخدمات لا تحدد أثناء عملية التبادل فقيمة السلعة تبقى مجهولة إلى أن تتم عملية التبادل ، كما أن التبادل يتم بالنقود الذي هو مقياس الأسعار.

و قد أنتقد هذا التعريف لأن الإقتصاد لا ينحصر في المبادلة فقط كالفلاح الذي ينتج لإستهلاكه الشخصي فهو بذلك يقوم بعمل إقتصادي .

ت- التعريف على أساس فكرة الندرة :

علم الإقتصاد هو « دراسة كيف يمكن للمجتمعات أن تستخدم مواردها النادرة لإنتاج سلع قيمة وتوزيعها بين مختلف الناس »»ذن هناك فكرتان ندرة السلع و الرغبة في الكفاءة .

و معنى ذلك أن علم الإقتصاد يدور حول ما هو ملاحظ في الحياة الواقعة عن ندرة نسبية للموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للإنسان مما يحتم عليه إستخدام هذه الموارد و التي هي طبعا محدودة على أفضل وجه حتى يشبع حاجاته إلى أقصى حد ممكن.

ث- تعريفه على أساس فكرة إشباع الحاجات :

يرى فالفريدو باريتو أن موضوع علم الإقتصاد دراسة تلك الظواهر التي تنتج عن أفعال التي يقوم بها الأفراد في سبيل التزود بالأشياء التي يحصلون فيها على إشباع حاجاتهم أو رغباتهم .

أما الفريد مارشال فيعرف علم الإقتصاد بأنه « علم السلوك الإنساني الذي تحكمه دوافع مختلفة فهناك الرغبة في إشباع الحاجات الإنسانية و هناك دافع الألم أو عدم اللذة نتيجة عدم حصول الإنسان على السلعة التي يشبع بها حاجاته و بين هذا الدافع و ذاك نوع من التوازن أو التعادل » .

يعرف الإقتصاد و يحدد موضوعه بالنظر إلى الهدف الذي يستهدفه الإنسان من مزاولة نشاطه الإقتصادي ، و يرى أصحاب هذا التعريف أن إشباع الحاجات هي الغاية الأساسية المحددة لما يدخل في نطاق الإقتصاد .

و كنقد على هذا التعريف أنه أعطى للإقتصاد نطاق أوسع من حقيقته ، إذ أن كل نشاط إنساني يهدف إلى إشباع حاجة أو رغبة مثلا قراءة صحيفة لا تدخل في نطاق إقتصادي .

المحاضرة الثالثة

2 – موضوع الإقتصاد السياسي :

أ– عملية الانتاج كعلاقة بين الإنسان و الطبيعة :

يعتبر الإنسان كائن مضاد للطبيعة يتجه إليها لإشباع حاجاته و هنا يضطر إلى بذل جهده من أجل الحفاظ على وجوده طالما أن حياته مرهونة بما تمليه عليه الطبيعة أين يتعين عليه أن يتحرك في عالمه الخارجي لإشباع حاجاته ، و عليه يجب التمييز بين المجهود الذي يبدله الإنسان الذي يختلف عن المجهود الذي تبدله الكائنات الأخرى الحية كون مجهوده واعي فالإنسان كائن مفكر فهو يدرك تماما الوسيلة التي تتناسب مع صلابة الطبيعة و مقاومتها له و التي عليه أن يبذلها لتحقيق غاياته ، ثم بعد ذلك يطور تلك الوسائل و يحولها فيتوصل إلى إنتاج أدوات يستخدمها مثلا في قطع الأشجار أو الحصول على الثمار و التي تسمى أدوات العمل التي تزداد تنوعا وتعقدا كلما تطور النشاط الإنتاجي للإنسان .

ب– العلاقة بين الإنسان و الإنسان :

إن علاقة الإنسان مع الطبيعة و صراعه معها تتطلب نوعا من التعاون بين أفراد البشر ، ذلك أن الإنسان كما يقول إبن خلدون إجتماعي بطبعه فهو لا يستطيع حفظ وجوده إلا من خلال عمل الآخرين وتعاونهم و تكاملهم و بالتالي فإن عملية الإنتاج في حد ذاتها عملية

إجتماعية فعمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم العمل أي تخصص الأفراد في أنواع معينة من العمل فيما عدا التقسيم البدائي للعمل بين الجنسين المرأة و الرجل.

المحاضرة الرابعة

الإقتصاد السياسي و علاقته بباقي العلوم الأخرى

1-الإقتصاد السياسي و علاقته بالعلوم الإجتماعية :

أ- العلاقة بين علم الإقتصاد و علم الإجتماع :

هناك علاقة قوية بين الإقتصاد و الإجتماع فعلم الإجتماع هو ذلك العلم الذي يبحث في الأنظمة الإجتماعية المختلفة و بمجموع التكوين الإجتماعي في حركته ، والعلاقات المتولدة عنها و منها علم الإقتصاد الذي يهتم بالجانب الإقتصادي للمجتمع.

ب- علاقة الإقتصاد السياسي بالتاريخ :

« إن علم الإقتصاد السياسي يعد علما تطوريا تاريخيا يهتم بالبحث في المراحل المتعاقبة التي نمت فيها مختلف التشكيلات الإقتصادية و الإجتماعية منذ العصور البدائية».و عالم الإقتصاد يستنبط من التاريخ تلك العمليات الإقتصادية التي سادت في مرحلة ما .

ت- علاقة الإقتصاد بالقانون :

القانون هو أحد وسائل الضبط الإجتماعي الفعالة ، هناك علاقة قوية بين القانون و الإقتصاد السياسي ذلك أن القانون يتناول ضبط واقع البنيات الإقتصادية التي تطبق في مجتمع ما وفق للنظام السياسي الذي يحدده الدستور ، و لا يمكن من جهة أخرى أن تكون هنلاك

دراسة أو ممارسة النشاطات الإقتصادية دون تحديد الأطر والأشكال القانونية مثلا القانون التجاري ، قانون الضرائب ، قانون الجمارك ، قانون المالية ...

ث- علاقة الإقتصاد بعلم السياسة

علم السياسة يتعلق بالأفكار السياسية و بطبيعة السلطة و مبادئ الحكم وبالمؤسسات و العمليات السياسية .

و علم السياسة علم مرتبط بعلم الإقتصاد ذلك أن الإعتبارات السياسية لها أثر كبير في الحياة الإقتصادية و العكس صحيح و كمثال بسيط أن تدهور الأوضاع الإقتصادية قد يؤدي إلى تغيير الأنظمة السياسية .

2-الإقتصاد السياسي و علاقته بالتقنيات الكمية

أ- علاقته بالرياضيات :

تستخدم الرياضيات في التحليل الإقتصادي فالدراسات الإقتصادية تتم بالحسابات والرياضيات طريقة هامة للبحث و البرهنة على صحة الفرضيات الأساسية التي يختارها الباحث الإقتصادي و خاصة عند التخطيط و البرمجة فلا يمكن بأي حال تصور علم الإقتصاد بدون علم الرياضيات .

ب- الإقتصاد و الإحصاء :

الإحصاء يستعمل كأداة للتدقيق ، تزود الدراسات الإحصائية علم الإقتصاد بالمعلومات الرقمية ، فدراسة أي ظاهرة إقتصادية يتطلب جمع المعلومات و تحويلها إلى جداول و منحنيات بيانية بالطريقة التي تمكن الإقتصادي من إستقراء النتائج وتحليل الظاهرة بشكل علمي دقيق .

المحاضرة الخامسة

المدرسة المركنتية – التجاريين :

سادت الفكرة المركنتية في العالم بدءا من القرن السادس عشر و حتى القرن الثامن عشر عندما كانت الدول تستخدم الذهب و الفضة أساس لعملياتها التجارية و منطلقها أنه إذا زادت الصادرات عن الواردات بإنتظام يزداد مخزون الدولة من الذهب و الفضة .

لقد حدثت تحولات في المجتمعات الأوروبية في تلك الفترة تمحورت حول إنشغال الأفراد بالمشكلات الإقتصادية بفعل إنغماسهم في واقع النشاط الإقتصادي ، كما تميزت هذه المرحلة بالإصلاح الديني و الإكتشافات الجغرافية .

في هذه المرحلة تمكن الأوروبيون من السيطرة على المستعمرات و نهبوا ثرواتها و قد شهدت هذه المرحلة صراع و تنافس على تقسيم العالم بين الدول الأوروبية وشهدت هذه المرحلة سيطرة رأس المال التجاري سواء على الصعيد المحلي في القارة الأوروبية أو على الصعيد العالمي ، و أصبح التجار يلعبون دورا بارزا في الحياة السياسية و الإقتصادية بعد تصدع المجتمع الإقطاعي .

لقد إهتم الفكر الإقتصادي للتجاريين بطبيعة الثروة حيث يرون بأن النقود في شكل المعادن النفيسة الذهب و الفضة عنصر جوهري في تكوين الثروة .

و من جهة أخرى ألحوا على ضرورة أن تقوم الدولة بتنظيم التجارة الخارجية قصد حماية الإنتاج المحلي ، و أن تضمن الدولة إكتساب أسواق خارجية و تطوير الأسطول التجاري و الحربي قصد إيجاد مستعمرات جديدة مما يكافئ أسواق و موارد جديدة .

و من جهة ثالثة طالبوا بتدخل الدولة لتنظيم الشؤون الإقتصادية داخليا وخارجيا.

نقد :

- ضيق أفق التجاريين في إعتبار ثروة الدولة تتمثل فيما تملكه من معادن نفيسة وتناسوا مقدرتها الإنتاجية و ما تحققه من منتجات وافرة و جيدة .
- ينظرون إلى الدول الأخرى بوصفها تهديدا محتمل لمصالحهم و بهذا التفكير تصبح التجارة الدولية لعبة صفرية المجموع بمعنى مكاسب إحدى الدول لا بد أن تقابلها خسارة دول أخرى .

المحاضرة 6

المدرسة الطبيعية – الفيزيوقراطيين : The physiocrats

أسست المدرسة الطبيعية بزعامة فرانسوا كيناي Francois Quesnay 1694-1774 ، و من أنصارها ماركيز دو ميرابو marquis de mirabeau وديبون دي نيمور dupont de nemours بناءا على الفكر النابع من فكرة النظام الطبيعي التي خلفها النظام الكنيسي و مردها وجود قوانين طبيعية تحكم الشؤون الإقتصادية و هذه القوانين لا دخل لإرادة الإنسان فيها و إنما ترجع للقدرة الإلاهية وإلى النظام الإلاهي . إن الإقتصاد تحكمه القوانين الطبيعية مثله مثل السلوك البشري التاريخ و الفزياء و الفلك ، و إن هذه القواعد أو القوانين تسري من تلقاء نفسها دون تدخل الإنسان، و على البشر فقط أن يكتشفوا هذه القوانين حتى يستطيعوا أن يتعاونوا مع النظام الطبيعي l'ordre naturel المقدر عليهم و الذي يحكمهم .

من أهم أفكارهم أيضا :

- إن الثروة حسبهم تزداد بالإنتاج و ليس بجمع الذهب و الفضة كما يعتقد المركانتيون و الأمر الثاني هو أن المشروعات الزراعية هي فقط من ينتج الثروة عكس التجار أو الصناع و الدولة التي تنتج البضائع أغنى من الدولة التي تخزن المعادن النفيسة .

- إعتبر الفيزيوقراطيين أن الأرض هي وحدها الثروة الحقيقة ، لأن من خلال الزراعة تنتج منتجات صافية ذات قيمة إيجابية ، و هي العمل الوحيد المنتج فالذهب لا يعتبر ثروة و هذا طبعا كان نقد للمركنتيين ، و تنفرد الزراعة .

- و بالنسبة للتجارة الخارجية فليس من الضروري المحافظة على الميزان التجاري راجح لأنه في هذه الحالة يؤدي إلى تدفق النقد من الدول الأجنبية إلى الداخل مما ينجر عنه عجز البلدان الخارجية و هذا يؤدي إلى وقف الصادرات إتجاهه .

- دافعو على الحق في الملكية ، و بينوا أن المحافظة على الملكية و الحرية تضمن النظام الأكمل دونما حاجة إلى أي قوانين أخرى .

- طالبوا بأقل ممكن من التشريع و القوانين و طالبوا بأكثر ما يمكن من السلطة و حكم الملك .

- لقد ربط الطبيعيون بين مفهوم الثروة و الإنتاج و أنه من صفات الثروة إشباع الحاجات ، أما الإنتاج فهو كل عمل يخلق ناتج صافي جديد ، و عليه يستبعد نشاط الخدمات كنشاط منتج للثروة.

لقد قسم الفيزيوقراطيين عوامل الإنتاج إلى ثلاثة أقسام تدور كلها حول محور واحد وهو الأرض .

أ- **الأرض** : هي وحدها الثروة الحقيقة و هي هبة الطبيعة .

ب- **العمل** : يعتبر من العوامل الإنتاج إذا إنصب على الفلاحة فتلاقي العمل مع الطبيعة يؤدي إلى تحقيق المنتج الصافي .

ت- **رأس المال** : و يتمثل في الإستثمارات التي يقوم بها المنتجون و هو لا يعتبر من عوامل الإنتاج إلا إذا إرتبط بالأرض في شكل رؤوس أموال عقارية.

نقد :

أحب آدم سميث أفكار الفيزيوقراطيين خاصة مبدأ دعه يعمل ، و في المقابل نقدهم فيما يخص وجهة نظرهم نحو التصنيع .

- بالغوا في إعتبار الزراعة وحدها هي النتجة للثروة فهناك عوامل أخرى تساعد في خلق الثروة وزيادتها فالثروة لا تأتي من الزراعة فقط .
- عرفت الإنتاج على أنه خلق مادة جديدة في حين أنه خلق للمنفعة أو للزيادة منها لا غير .
- من جهة أخرى لم يكن هناك تحليل لمشاكل و أسعار السوق و لم يتم التعرض لمسألة القيمة أي قيمة الأشياء المادية المنتجة ، و لم تكن هناك تحليلات للظواهر المالية .

المحاضرة 7

النظرية الكلاسيكية

وضع الطبيعيون الأسس الأولى لقيام النظرية الإقتصادية التي طورها لاحقا مجموعة علماء بريطانيون و فرنسيون في القرن الثامن عشر ، اذ أثمرت مجهوداتهم إلى قيام مدرسة إقتصادية تعرف بالمدرسة الكلاسيكية إنتهت إلى ليبيرالية مطلقة أشتقت من ثورتين :

- ثورة علمية تقنية أين حلت الآلة محل الأدوات التقليدية اليدوية في الصناعة .
- الثورة الفرنسية و التي جذرت لمبدا التحرر ، و نمو الفردانية و حقوق الإنسان و الحرية الشخصية و حرية إبرام العقود .

إن آدم سميث adam smith مكون علم الإقتصاد الحديث ، لقد جاء بنظرية إقتصادية إستندت على الأساس النفسي و هو تحقيق المصلحة الشخصية بحيث يعتقد أن الأفراد مسوقون في حياتهم بدافع المصلحة الشخصية إذ يجب تركهم أحرارا لكي تتحقق هذه المصلحة .

إن الفكر التقليدي أو النظرية الكلاسيكية فكر صاحب الثورة الصناعية ، إنها وليدة آراء أدم سميث ثم دافيد ريكاردو و وليدة الثورة الصناعية و هو إمتداد للفكر الفيزيوقراطي الكلاسيكي ظهرت في وقت إزدهرت فيه الرأسمالية ، إنهم يفضلون الأخذ بالنظام الرأسمالي لأنه

حسبهم نظام طبيعي يتجاوب و حرية وحب الإنسان للتملك وسعيه لمصلحته الشخصية، و من جهة أخرى هو نظام يطور نفسه بسبب المنافسة ووفقا لرغبات المستهلكين .

و من مبادئ النظرية الكلاسيكية المناداة بالحرية و عدم التدخل الحكومي بحيث يترك للأفراد الحرية في إختيار نشاطهم و ما على الدولة إلى تنظيم مسائل الدفاع والعدالة . و من مبادئها أيضا التيقن أن الفرد يتصرف برشد إقتصادي إذا ترك حرا فهو يسعى لتحقيق أكبر فائدة له و بالتالي فهو سوف يحقق التوافق الإجتماعي لأن مصلحته لا تتعارض في الأخير مع مصلحة المجتمع و رفاهيته .

و من مبادئها أيضا المنافسة الحرة و اعتماد مبدأ الربح و إعتماد آلية جهاز الثمن مما يؤدي إلى التوازن النشاط الإقتصادي .

المحاضرة 8

المدرسة الإشتراكية :

لقد كان للثورة الصناعية الليبرالية في أوروبا إنعكاسات سلبية على الطبقة العاملة و كذا الفئات الإجتماعية المحرومة الذين كانوا يستخدمون من طرف الرأسماليين في الأعمال الشاقة كل ذلك مقابل أجر زهيد لا يسد إحتياجاتهم من غذاء و لباس الأمر الذي أدى إلى زيادة البؤس في المجتمع في الوقت الذي كان فيه الإقتصاد يشهد تقدما ، و أمام هذا الوضع و تدهور أوضاع الطبقة العامة المستغلة ظهر الكثير من الفلاسفة والمفكرين لمعارضة المذهب الليبيرالي الكلاسيكي هؤلاء هم الذين يمثلون الإتجاه الإشتراكي .

يمثل الإشتراكيون العلميون أحد أقسام الفكر الاشتراكي – إلى جانب الإشتراكيين المثاليين – لقد حاولو تفسير الظواهر الإقتصادية من خلال فلسفة مادية للتطورات التاريخية من أبرزهم كارل ماركس من أهم مؤلفاته رأس المال . إعتمد كارل ماركس في تحليله على الجدلية المادية وعلى تفسير التطورات التاريخية من خلال صراع الطبقات.

إن أساس التحليل الماركسي يقوم على نظريتين من حيث الفكر و الفلسفة نظرية التطور الدياليكتيكي الجدلي و نظرية التفسير الماركسي للناتج .

إستخدم كال ماركس المنطق الدياليكتيكي و مبدأه أن العلاقة بين الإنسان والطبيعة أساس كل واقع ويمثل تطور الإنسان في علاقته مع الطبيعة عملية تحقيق لذاته كعملية تاريخية

يثيرها نشاط الإنسان الذي يكون مبتغاه تحويل الطبيعة لتحقيق عيشه في إطار من الصراع للسيطرة على قواها .

بالنسبة لنظرية التطور الدياليكتيكي و مفادها أن الفكرة عندما توجد تحمل في طياتها بذور فنائها لأنها لا تتسم بالكمال المطلق لذا يظهر نقيضها ، و النقيض نفسه فكرة تحمل في طياتها أيضا نقيضا آخر ويتولد من تصادم النقيض الفكرة الأولى بفكرة جديدة هي نقيض النقيض و يصبح الفكر الانساني في تطور مستمر.

إن كارل ماركس طبق فكرة التطور الدياليكتيكي على النظم الإجتماعية إذ يرى بأن كل نظام إجتماعي يحمل في طياته عوامل زواله و بذلك ينتقل النظام الإجتماعي من مرحلة لأخرى كنتيجة لعوامل التطور ، ولذلك فهو يرى بأن التاريخ أي مجتمع لم يكن إلا تاريخ صراع الطبقات ، و الصراع الطبقي هو محرك الأساس لتطور المجتمعات البشرية ، لذلك فهو يفسر مراحل تطور المجتمعات تاريخيا من منظور علاقات الانتاج ، ففي القديم كان الصراع بين الرقيق و السادة و في عهد الإقطاع كان الصراع بين السادة و رقيق الأرض ، و في مرحلة الرأسمالية إنتقل الصراع إلى الرأسماليين و الطبقة الشغيلة .

- **نقد النظرية الماركسية**

لم يفسرو نظرية القيمة تفسيرا كاملا بل اكتفوا بربطها بالعمل المبذول فقط و لم يتطرقوا للمننفعة و الندرة و العرض و الطلب و تكاليف الإنتا، و مثال ذلك الفرق بين إنتاج الفحم وإنتاج الألماس و كمية العمل المبذولة

- تراكم رؤوس الأموال فكرة لم يؤكدها الواقع بل إن رأس المال قد يتوزع على شركات مساهمة مثلا .

المحاضرة 9

الفكر الاقتصادي الإسلامي

لقد عني الإسلام عناية مهمة في تنظيم العلاقات الإقتصادية شأنه في ذلك شأن كل جوانب الحياة الأخرى أين قرر من خلال القرآن الكريم و السنة النبوية الشريفة الأصول الإقتصادية العامة التي تربط بين الناس .

أولا : مفهوم الإقتصاد الاسلامي

هناك عدة تعريفات منها :

- مجموعة الأصول العامة الإقتصادية التي نستخرجها من القرآن و السنة والبناء الإقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة و عصر .

- هو الذي يوجه النشاط الإقتصادي و ينظمه وفقا لأصول الإسلام و سياسته الإقتصادية .

ثانيا : أركان الإقتصاد الإسلامي

إن الإسلام إشتمل على معالجة شؤون الحياة و منها الوسائل الإقتصادية كوسيلة للحياة الكريمة التي ترعى القيم و تنمي خصائص الإنسان العليا و تزكي ثواب الله في الآخرة .

إن النشاط الإقتصادي في الإسلام لا يهدف إلى نفع مادي فقط كأي نشاط إقتصادي وضعي و إنما يتخذ من هذا الهدف وسيلة لغاية أخرى هي إعمار الأرض وتهيئتها للحياة

الإنسانية . و يأخذ النشاط الإقتصادي في الإسلام الطابع التعبدي تطبيقا لمبدأ عام و هو أن عمل المسلم إقتصاديا كان أو غير ذلك يمكن أن يصير عبادة يثاب عليها إذا قصد بعمله وجه الله تعالى و إبتغى مرضاته.

و كنتيجة لما سبق ذكره ، كان لترسيخ مبادئ الإسلام في المجتمعات العربية ثورة حقيقية من الناحيتين الإجتماعية و الإقتصادية بحيث قضى على الرق و العبودية وأسس بدلها المساواة والحرية ، كما طهر المجتمع من كل مظاهر الفساد كالإستغلال وأكل أموال الضعفاء و اليتامى و الربا و فرض الزكاة تجسيدا للعدالة الإجتماعية .

1-الملكية المزدوجة :

يقر النظام الإسلامي الملكية الخاصة و الملكية العامة ، و يجعل لكل منهما مجاله الخاص الواسع الذي يعمل فيه ، مع تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة و إذا كان هناك تعارض بينهما تقدم المصلحة العامة على الخاصة

.الملكية الفردية :

أقر الإسلام الملكية الفردية أي الخاصة بإعتبارها حق فطري و لكن ليس حقا مطلقا تبعا بتحقيق المنفعة الجماعية ، لقد جعلها مقيدة بمجموعة من المبادئ قصد حفظ حقوق المجتمع أي أن ينتفع بها الفرد دون الإضرار بالمجتمع . و ينبغي أن تكون الملكية الفردية في

الإسلام من كل ما يمتلكه الفرد بالعمل الفردي من مصادر محللة بالشرع إضافة إلى قيود على الملكية من حيث إكتسابها و كذلك من حيث تنميتها والإنتفاع بها وكذلك على نقلها للغير .

- **الملكية الجماعية :**

و نقصد بها الأموال المخصصة للمنفعة العامة و جميع الوسائل المادية التي تهم المجتمع من حيث المنفعة العامة .

2-الحرية الإقتصادية المقيدة للفرد :

حيث سمح للأفراد بحرية النشاط الإقتصادي في حدود من القيم المعنوية و الخلقية و أن تكون الممارسة في إطار مشروع أي إيجاد ضوابط شرعية في كسب المال وإنفاقه ، فالمسلم حر في إختيار عمله و طرق كسبه و تملكه و الإنفاق الذي يشبع رغباته و لكنها حرية في إطار الحلال و الحرام عكس النظام الرأسمالي الذي أعطى كامل الحرية في الإنفاق و الكسب و عكس النظام الإشتراكي الذي منع الناس من التملك و الضوابط الشرعية هي :

- كفالة الدولة و تدخلها في حماية الصالح العام .
- تربية المسلم على الإيثار بمصلحة نفسه لمصلحة غيره .

- أن يكون النشاط الإقتصادي مشروعا و حلالا و متفقا مع القيم الأخلاقية ومنع ما يضر كالإحتكار و الربا و الغش و الغبن .

لقد حرم الإسلام الربا الذي يعتبر زيادة في غير مقابلة عوض مشروع .

- قال تعالى : « الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبا لا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبا وَ أَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَ أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَ مَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ. »سورة البقرة 275 .

- و يقول تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَ ذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَ رَسُولِهِ وَ إِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لا تَظْلِمُونَ وَ لا تُظْلَمُونَ» . سورة البقرة 278-279.

- وقال تعالى « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَأْكُلُوا الرِّبا أَضْعَافاً مُضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ » . سورة آل عمران 130.

- عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : إنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم قال : «لعن الله آكل الرّبا و موكله و شاهديه و كاتبه» .

لقد حرم الإسلام الإحتكار و هو حبس السلعة تربصا للغلاء .

- قال صلى الله عليه و سلم « من إحتكر طعاما أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه » . رواه أحمد و أبن ماجه .

و حرم الإكتناز :

و في ذلك الشأن يقول الله تعالى « و الذين يكنزون الذهب و الفضة و لا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب اليم ، يوم يحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم و جنوبهم و ظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون » .

3-التكافل الإجتماعي :

شرع التكافـل الإجتماعـي للتوازن بين أفراد الأمة فشرع الزكاة و الصدقة والهبات ، و ذلك طبعا سيجسد العدالة الاجتماعية التي تقوم على عاملين مبدأ التكافل العام ومبدأ التوازن الإجتماعي و في توزيع الثروة في المجتمع بشكل يحقق العدالة الإجتماعية .

4-العمل :

العمل هو العنصر الفعال في طرق الكسب التي أباحها الإسلام و هو الدعامة الأساسية للإنتاج وعلى قدر عمل المسلم و إتساع دائرة نشاطه يكون نفعه وجزاؤه مصداقا لقوله تعالى « من عمل صالحا من ذكر أو أنثى و هو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة و لنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون» ، و الأصل أن يشبع الإنسان حاجاته المعيشية من ثمار عمله ، و نتاج سعيه .